



التاريخ : ٢٠٠٦/٨/١٣
إشارة : ٤٨٦/د/٢٠٠٦

تَحِيَّة طَيِّبَةٌ وَبَعْدُ،

شاكرين لكم صادق تعاونكم .

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
عبد الرحمن المغربي

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
الديوان
١٢ آب - ٢٠٠٦
الرقم المتسلسل ٤٢٩٤
رقم الملف ٤١١٠٥
الجهة المختصة
السلطة القضائية



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (العاشر) لعام ٢٠٠٥ المنعقد بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٦

عملاً بأحكام قانون الشركات عقدت الهيئة العامة العادية للشركة اجتماعها العادي العاشر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٧/٧/٢٠٠٦، في فندق القدس الدولي، بحضور السيد/ أحمد عودة ممثلاً لعطوفة مراقب عام الشركات.

وقد ترأس الاجتماع السيد عبد الرحمن المغربي - رئيس مجلس الإدارة/المدير العام، حيث رحب بمندوب عطوفة مراقب الشركات وجميع الحضور، ثم أعطى الكلمة لمندوب عطوفة مراقب الشركات الذي أعلن أن عدد المساهمين الذين يحضرون الاجتماع هو (٧) مساهمين يحملون بالأصالة (٣١٤٣١٨٩) سهماً وبالوكالة (٧٣٣٧١٢) سهماً أي ما مجموعه (٣٨٧٦٩٠١) سهماً وهو ما يعادل نسبة ٥٥ % من رأسمال الشركة المكتتب به البالغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً.

كما أن الشركة وجهت الدعوة لهذا الاجتماع وقامت بالإعلان عنه في الصحف المحلية ووسائل الإعلام المسموعة حسب الأصول، كما أن أربعة من أصل سبعة من أعضاء مجلس الإدارة يحضرون الاجتماع، بالإضافة إلى مدققي حسابات الشركة السادة المهنيون العرب، وبذلك فإن الاجتماع قانوني وكل ما يصدر عنه من قرارات ستكون قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة من حضر منهم ومن لم يحضر، ثم طلب من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات ومباشرة بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

وقد قام السيد الرئيس بتعيين السيد/ هيثم الهريشات كاتباً للجلسة، والسيد/ين مدحت الحلبوني و محمود حداد مراقبين لفرز الأصوات، ثم باشرت الهيئة العامة ببحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وذلك كما يلي:

البند الأول : تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تم تلاوة المحضر حسب الأصول، ولم يكن للسادة الحاضرين أية ملاحظات.

البند الثاني : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٥ والخطة المستقبلية

اقترح السيد الرئيس بصفته مساهماً دمج هذا البند مع البند الرابع المتعلق بمناقشة الميزانية والحسابات الختامية للشركة ومناقشته بعد سماع تقرير مدقق الحسابات المدرج على البند الثالث من جدول الأعمال. وقد وافق الحضور على ذلك، وبناء عليه دعى السيد الرئيس السادة المهنيون العرب لتلاوة تقريرهم.



البند الثالث : تلاوة تقرير مدققي الحسابات

تلا السيد/ أمين سمارة من المهنيون العرب تقريرهم الخاص بتدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٥ وتمت المصادقة عليه ، حيث لم يكن للحاضرين أية اعتراضات.

البند الرابع : مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة لعام ٢٠٠٥ .

تم مناقشة هذا البند و سأل السيد رئيس مجلس الإدارة فيما إذا كان لأحد من السادة المساهمين أي سؤال أو استفسار .

ولقد تقدم السيد/ زهير عورتاني بعدة أسئلة تتعلق بالإنتاج والمبيعات ووجوب وجود دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع وركز على الخطة المستقبلية ولقد رد عليه السيد/ المدير العام شارحا أن هناك دراسات جدوى اقتصادية لكل منتج نابغة من صميم الخبرات الفعلية والمحاسبية للشركة التي لم تدع مجالا من مجالات الزراعات الحقلية والموسمية إلا وجريته . وأن الشركة أصبحت على قناعة بأن الرضوخ تحت وطأة أسعار سوق الخضار (الحسبة) لا طائل تحته وأن الخطة تتركز على التعامل مع المنتجات التي تتمتع بعمر تخزيني طويل نسبيا وعليه فلا بد من اللجوء إلى التعامل مع تصنيع المنتجات الزراعية وكمثال على ذلك ضرب السيد المدير العام إنتاج الزيتون الذي يجب أن يصار إلى تخيله أو عصره لإطالة عمر تخزينه ، وأن الأسماك يجب تصنيعها عن طريق عمل فيليهات قابلة للتبريد لإطالة عمر تخزينها وتصنيع الجزء الذي لا يستفاد منه بتصنيعه وتحويله إلى بروتينات حيوانية تستعمل مع أعلاف الدواجن .

وقد أفاد السيد المدير العام أن هناك أولويات يجب أن تعطى أفضلية في التنفيذ حيث لا يمكن أن يشرع في هذه المشاريع كلها مرة واحدة وذلك بالرغم من استدراج عروض لمعاصر الزيتون والآلات اللازمة للتصنيع الأولي للأسماك كعمل الفيليهات .

وقد تقدم السيد / ياسر أحمد مسعود بعدة أسئلة كان أهمها أسباب عدم تسويق السمك طيلة العام وقد رد عليه السيد المدير العام بالقول أن هناك عدة طرق لتربية الأسماك أهمها الزراعات الطبيعية والزراعات المكثفة للأسماك . وأن الطريقة المتبعة في مزارع الشركة هي الطريقة الطبيعية وهي الأقل كلفة وتخضع لتأثيرات العوامل الجوية الطبيعية وخاصة درجات الحرارة التي تنخفض في منطقة الأزرق إلى (٢- درجة مئوية) وترتفع صيفا إلى (٢٢+ درجة مئوية) . وعليه فإن تغليف الأسماك يتوقف في فترة الشتاء لأن الأسماك لا تخرج لتناول الطعام في فترة الشتاء وتلجأ إلى طبقات الماء المنخفضة والدافئة .

كما سأل بعض المساهمين عن أسباب ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية وقد تقدم السيد رئيس المحاسبة وفند ذلك وبين أسبابه التي كان أهمها دفع رسوم رفع رأس مال الشركة وهي رسوم حكومية ومدفوع معظمها لسوق الأوراق المالية والبورصة وقد بلغت قيمتها -/٣٠,٣٥٠ دينار (ثلاثون ألفا وثلاثمائة وخمسون دينار) بالإضافة إلى مبلغ في حدود (٢٥) ألف دينار لزيادة رواتب الهيئة الإدارية والعاملة في الشركة.



وقد شكر السيد / زهير عورتاني والحاضرون السيد المدير العام على إيضاحاته المسهية وطلبوا منه أن تكون البيانات المتعلقة بالميزانية تتضمن مثل هذه الإيضاحات وقد أجبوا أن الميزانية المعلنة والتي تضمنها تقرير مجلس الإدارة هي الميزانية القانونية المدققة وأن مثل هذه التفاصيل لا يمكن أن تكون ضمن الميزانية وأن لكل مساهم الحق في طرح أسئلته أو أن يزور مكاتب الشركة للاستيضاح عن أي معلومة يراها مناسبة .

لقد قام السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات بتسليم شركة أمانة الكتاب رقم م ش/ ١٦٠٦٣/٢٩٤/١ والمؤرخ في ٢٠٠٧/٧/١٩ والذي تضمن ثلاث نقاط لخصت بالبند (٢،١) وطلب معالجة تحفظات مدقق الحسابات الوارد ذكرها في البند (٢،١) مع نقل ملكية الأراضي من اسم السيد المدير العام إلى اسم الشركة . وقد طالب السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات بأن تقوم الشركة بالرد على هذا الكتاب . وقد نص الكتاب حرفيا على ما يلي :-

م ش/ ١٦٠٦٣/٢٩٤/١
٢٠٠٧/٧/١٩

السادة شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية
ص.ب (٢٨٠٥) عمان (١١٩٥٣)

لدى الاطلاع على ملف الشركة ودراسة البيانات المالية (الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ وتقرير مدقق حسابات الشركة تبين لنا ما يلي :-

١. أورد مدقق الحسابات تحفظه حول عدم تمكنه من التحقق من البضاعة والبالغ قيمتها (٣٨٥٨١٦) دينار .
٢. أورد مدقق الحسابات تحفظه حول عدم أخذ مخصص للذمم المشكوك بتحصيلها والبالغة (٣٧٥٢٥) دينار .
٣. أورد مدقق الحسابات ضمن الإيضاح الخامس من البيانات المالية إن كافة الأراضي والعائد ملكيتها للشركة مسجلة باسم السيد رئيس مجلس الإدارة مما يخالف احكام المادة (٩١) من قانون الشركات .
وبناء عليه أرجو العمل على :
١. معالجة تحفظات مدقق الحسابات والوارد ذكرها في البند (٢،١) أعلاه وتزويدي بما يثبت ذلك .
٢. نقل ملكية الأراضي لتصبح باسم الشركة وفقا لأحكام القانون وتزويدي بما يثبت ذلك بسرعة الممكنة .

واقبلوا الاحترام ،،،

مراقب عام الشركات
د. محمود عباينة



وقد قام السيد المدير العام بالرد على البند الثالث والمتعلق بالأراضي بأن هذا التحفظ تكرر في الميزانية العمومية للشركة منذ عدة سنوات وأنه لا يمكن تحويل ملكية الأراضي في الوقت الحاضر لاسم الشركة وذلك لأن الاستثمار أصلاً كان باسم السيد المدير العام حيث أن القوانين المتعلقة بتطوير البادية تركز على أفراد وليس على شركات وأن صكوك التملك لم تصدر باسم المدير العام إلا بعد قيام مندوبين عن سبعة دوائر حكومية بالتحقق من الاستثمار والتطوير والتنسيب إلى رئاسة الوزراء بتفويض الأراضي للمستثمر الأصلي الذي كان استأجر الأراضي لتطويرها وأن سندات التملك (التفويض) أو ما يسمى (بالطابو) قد نصت على أنه لا يمكن رهن الأرض أو بيعها أو التنازل عنها إلا بعد مضي عشرة سنوات على تفويضها . وأن الشركة والمدير العام على استعداد تام لتقديم صور عن سندات التملك الصادرة عن دائرة الأراضي للتحقق مما ورد أعلاه لا سيما وأن المدير العام قد قام بكتابة تعهد ملزم موجه للشركة أفاد به أن الأراضي هي ملك للشركة وسيقوم بتحويلها لها أو التنازل عن المساحات المملوكة للشركة بمجرد مرور المدة القانونية المنصوص عليها في كل سند تفويض .

أما فيما يتعلق بالبند رقم (١) فإننا نود الإفادة بأن مبلغ -/٣٨٥,٨١٦ دينار هو في معظمه عبارة عن قيمة بضاعة مكونه من محاصيل على الشجر كالزيتون والتفاح والعنب وغيرها بالإضافة إلى كميات من التوف البركاني المخزنه على شكل تلال من التوف المدرج تبعا للأحجام والألوان ولا يمكن جرده أو قياس وزنه وحجمه ولا يمكن التحقق منه ولهذا فقد تحفظ عليه مدققوا الحسابات .

وأما فيما يتعلق والتحفظ الوارد بالبند رقم (٢) والخاص بعدم أخذ مخصص للزمم المشكوك في تحصيلها فإن السواد الأعظم من هذا المبلغ والبالغ -/٣٧٥٢٥٠ دينار يتعلق بقضايا مرفوعة من قبل الشركة على عملاء لم يقوموا بالإيفاء بالتزاماتهم وقد صدرت في بعضها أحكام لصالح الشركة بينما هناك أمل كبير في البعض الآخر وعليه وبالرغم من أخذ مخصصات خلال السنوات الماضية ، فقد رفضت الشركة أخذ مخصصات هذا العام مما دعى المدققين لوضع هذا التحفظ .

البند الخامس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٠٥

تم بالإجماع إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم في إدارة الشركة حسب القانون .

البند السادس : تفويض مجلس الإدارة الاقتراض بقصد تمويل مشاريع الشركة المستقبلية والدخول في مشاركات مع شركات عربية وأجنبية لتطوير وتنويع الدخول والفعاليات في الشركة.

نوه السيد الرئيس بأن هذا البند قد أدرج في جدول أعمال اجتماعات الهيئة العامة للشركة للسنوات الثلاث الماضية ضمن تقرير مجلس الإدارة . ونصح بالاستمرار به حتى تتمكن الشركة من الخروج من أزمته المالية وتم الموافقة على ذلك بالإجماع كما وافقت الهيئة العامة للشركة على عدم تحديد سقف للقرض وترك الأمر مفتوحاً أمام أي تمويل منتظر أو قرض محتمل .



وقد تحفظ المساهم زهير عورتاني على هذا البند .

البند السابع : انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠٠٦ وتحديد أتعابهم أو تفويض المجلس بتحديد هذه الأتعاب.

الرئيس: بصفتي مساهما في الشركة فإنني أشرح السادة المهنيون العرب لإكمال المشوار معنا.

مندوب مراقب الشركات : هل من اعتراض؟

ولم يكن هناك أي اعتراض وقد أثنى الجميع على ذلك وفاز السادة المهنيون العرب بالتركية حيث لم يرشح أحد غيرهم على أن يتم تحديد أتعابهم من قبل مجلس الإدارة .

البند الثامن : مناقشة أية أمور أخرى ترغب الهيئة العامة في مناقشتها حسب القانون
لم يتم طرح أية أمور للمناقشة تحت هذا البند .

وبعد أن استكملت الهيئة العامة مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها أعلن السيد رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرا جميع الحضور مرة أخرى على حضورهم ومشاركتهم متمنيا للشركة التقدم والازدهار لما فيه خير المساهمين وخير بلدنا العزيز .

وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا .

رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

عبد الرحمن المغربي

أحمد عودة

هيثم الهريشات

شركة أماسا
للإستثمارات الزراعية والصناعية
A.A.I.I "P.L.C"



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧

عملاً بأحكام قانون الشركات نود إعلامكم بأن الهيئة العامة للشركة قد عقدت اجتماعها غير العادي في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٧، في فندق القدس الدولي، بحضور السيد/ أحمد عودة ممثلاً لعطوفة مراقب الشركات.

وقد ترأس الاجتماع السيد عبد الرحمن المغربي - رئيس مجلس الإدارة/المدير العام، حيث رحب بمندوب عطوفة مراقب الشركات وبجميع الحضور، ثم أعطى الكلمة لمندوب عطوفة مراقب الشركات الذي أعلن أن عدد المساهمين الذين يحضرون الاجتماع هو (١٢) مساهماً يحملون بالأصالة (٤١٥٠٨٥٧) سهماً وبالوكالة (١٢٦٧٨١٢) سهماً أي ما مجموعه (٥٤١٨٦٦٩) سهماً وهو ما يعادل نسبة ٧٧% من رأسمال الشركة المكتتب به البالغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ سهماً.

كما أن الشركة وجهت الدعوة لهذا الاجتماع وقامت بالإعلان عنه في الصحف المحلية ووسائل الإعلام المسموعة حسب الأصول، كما أن أربعة من أصل سبعة من أعضاء مجلس الإدارة يحضرون الاجتماع، بالإضافة إلى مدققي حسابات الشركة السادة المهنيون العرب، وبذلك فإن الاجتماع قانوني وكل ما يصدر عنه من قرارات ستكون قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة من حضر منهم ومن لم يحضر، ثم طلب من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات ومباشرة بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

وقد قام السيد الرئيس بتعيين السيد/ هيثم الهريشات كاتباً للجلسة، والسيدان مدحت الحلبوني و محمود حداد مراقبين لفرز الأصوات. ثم باشرت الهيئة العامة ببحث المواضيع المدرجة في الدعوة الموجهة للمساهمين، والمتمثل في :

١. اطفاء خسائر الشركة المتراكمة عن السنوات السابقة والبالغة (-/١,٧٢٠,٦٥٤) دينار كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ وتخفيض رأس مال الشركة بمقدار الخسائر المتراكمة على الشركة.

٢. رسملة الذمة الدائنة لرئيس مجلس الإدارة / المدير العام السيد عبد الرحمن توفيق المغربي على الشركة حتى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٣٠ والبالغ رصيدها (٨٥٨٠٠٠) دينار على أساس سعر السهم في السوق في آخر يوم تداول قبل انعقاد اجتماع الهيئة العامة.

٣. تفويض مجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتنفيذ ذلك .

نوه السيد/ أحمد عودة ممثل عطوفة مراقب الشركات بأن هناك خطأ في صيغة توجيه



الدعوة حيث ورد البندين موضوع الاجتماع كموضوعين منفصلين كل على حدة والصحيح أن البندين وفقا لأحكام القانون هما بمثابة بند واحد ويجب مناقشتهما على هذا الأساس تحت عنوان إعادة هيكلة رأس المال .

وقد طلب ممثل عطوفة المراقب من الحاضرين أن يتم مناقشة البندين على هذا الأساس أي بند واحد ووافق الحاضرون على ذلك .

سأل ممثل عطوفة المراقب فيما إذا كان لأحد من المساهمين أي استفسار على هذا البند ولم يكن هناك أي استفسار .

وعندما طلب من الحاضرين التصويت على القرار وجد أن هناك موافقون وهناك أيضا غير موافقين ، لذا طلب ممثل عطوفة المراقب من مراقبي فرز الأصوات السيدان/ مدحت الحلبوني ومحمود حداد البدء بعملية الاقتراع وجمع الأوراق وفرزها وتحديد نسبة كل من الموافقين وغير الموافقين وكانت النتائج كالتالي : -

التسلسل	موافقون	غير موافقون
١.	٣٢٧٣٧٥٧	٨٥٠٠٠
٢.	٥٠	١٠٠٠٠٠
٣.	١٣٠٤٤	١٣٥٠٥٦٨
٤.	١٧٥٠٠٠	٣٢٠٠
٥.	١٧٧٥٠	
٦.	١٥٠٠٠	
٧.	٣٠٠٠	
المجموع	٣٤٩٧٦٠١	١٥٣٨٧٦٨
النسبة	%٦٩,٤	%٣٠,٥

علما بأن مجموع الحضور يمثل أسهما قدرها ٥٠٣٦٣٦٩ .

وبهذه النتيجة يعتبر هذا البند غير موافق عليه إذ لم يحظى بالحصول على النسبة القانونية المطلوبة وهي ٧٥% من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر .

رئيس الجلسة
عبد الرحمن المغربي

مندوب مراقب عام الشركات
أحمد عودة

كاتب الجلسة
هيثم الهريشات

شركة أماتيه
للاستثمارات الزراعية والصناعية
A.A.I.I "P.L.C."